Public expenditure and its impact on commodity imports in Iraq for the period (2003-2010)

Prof.Dr. Nabil Jaafar AbdulRada
Asst Lect. Dhaidan Tawirish Hashim
Faculty of Management and Economics
University of Basrah

Abstract:

Public expenditures consider the most important financial variables which can affect economic activity for being of main components for the aggregate demand which would affect the aggregate supply. Kenyan financial thought refers to that public expenditure leads a key role in stimulating economic activity and thus reducing unemployment rates based on a multiplier mechanism. Iraq has followed policy that mainly based on expansion of public expenditure since the beginning of 2003,with high growth rates compared to what was prevalent before, due to its inflexibility and efficiency local production system in the Iraqi economy that large proportion of increase in aggregate demand which resulting from increased public expenditures during the period 2003-2010 which were met by commodity imports that achieved for the same period.

النفقات العامة وأثرها بالاستيرادات السلعية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)*

أ.د. نبيل جعفر عبدالرضا م.م.ضيدان طويرش هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص:

تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات المالية التي يمكن أن تؤثر في النشاط الاقتصادي لكونها من المكونات الرئيسة للطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على العرض الكلي، إذ يشير الفكر المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة تؤدي دوراً رئيساً في تحفيز النشاط الإقتصادي ومن ثم الحد من معدلات البطالة انطلاقا من آلية مضاعف الإنفاق.

وقد اتبع العراق منذ بداية سنة ٢٠٠٣ سياسة ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة،اذ حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما كان سائدا من قبل، ونظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي في الاقتصاد العراقي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ تم تلبيتها عن طريق الواردات السلعية التي تضاعفت بأكثر من٤٠٠% للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، مما أدى إلى الحد من فاعلية سياسة التوسع في الإنفاق العام في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي قياسا بحجم الإنفاق العام المتحقق للمدة ذاتها.

* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة " واقع السياسة المالية واثرها في التوازن الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠" المقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة البصرة ٢٠١٤ .

المقدمة:

تعد سياسة النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية المتبعة في الدول المختلفة ، التي تستهدف دعم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة معدلات النمو اقتصادي وتزايد في حجم العمالة، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص النفقات العامة في دعم الانتعاش الاقتصادي، نظرا للدور المهم الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي بوصفها عوناً رئيساً من الأعوان الاقتصاديين.

ويؤكد الفكر المالي الكينزي أن النفقات العامة هي إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير في حجم الناتج ، ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون"الطلب يخلق العرض"،اذ يشير إلى أنه و في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي، التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة ، تعمل على تنشيط ذلك الجهاز الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة.

لقد اتبع العراق ومنذ سنة ٢٠٠٣ ونتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية ، و بفعل ارتفاع أسعار النفط سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من تحسين الرواتب والاجور ورفع القدرة الشرائية للفرد ، فضلا عن التوسع في التوظيف حتى غير المبرر اقتصاديا أحيانا ، وقد قادت هذه السياسة بعد مرحلة صعبة عانى خلالها العراق على جميع الأصعدة لاسيما في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إلى اعتماد سياسة الباب المفتوح لاستيراد كل ما يمكن استيراده.

أهمية البحث:

السمات الرئيسة للاقتصاد العراقي ، اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الاستيرادات ، فضلاً عن كون تلك الإيرادات تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الموازنة العامة

وتمويل النفقات العامة . وعليه تعنى هذه الدراسة بفهم الأثر الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في عملية التنمية الاقتصادية

مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية البحث في الآتي : في الوقت الذي تشير فيه النظرية الاقتصادية إلى الأثر الايجابي للتوسع بالنفقات العامة على النشاط الاقتصادي فقد قادت هذه السياسة في العراق إلى اعتماد سياسة الباب المفتوح لاستيراد كل ما يمكن استيراده خلال مدة الدراسة

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع النفقات العامة ، وكذلك واقع الميزان التجاري ،علاوة على تحليل قياس العلاقة بين النفقات العامة والاستيرادات السلعية في العراق في ضوء المنهج الكينزي

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة سببية موجبة بين زيادة النفقات العامة والزيادة في الاستيرادات .

المنهجية :

للتحقق من صحة الفرضية من عدمها ، فقد ضمت هذه الدراسة محورين رئيسين هما أولا تطور النفقات العامة في العراق وثانياً : أثر التوسع في النفقات العامة في الاستيرادات السلعية ٢٠٠٣-٢٠١٠. يتم تناولهما من خلال اعتماد اسلوب التحليل الوصفي وأدوات الاقتصاد القياسي.

أولاً : تحليل النفقات العامة

١- تطور حجم النفقات العامة: اتخذ الإنفاق العام مساراً تصاعدياً بصفة عامة و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١) اذ بلغ متوسط النمو السنوي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) نحو ٩٢.٧ % كما يلاحظ أن سنة ٢٠٠٤ حققت نسبة نمو هائلة في الإنفاق العام إذ بلغت

نحو ٥٤٣ % قياساً بسنة ٢٠٠٣ ، ويلاحظ من خلال الجدول ذاته أن نسبة نمو الإنفاق للسنتين ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩ كانت سالب ٢.١% وسالب ١٧.٣% على التوالي ، بعد ان حققت معدلات نمو مرتفعة في السنتين السابقتين لها ، وهذا يتطلب معرفة واقع تلك التغيرات ، وعلاقة ذلك بتسارع حركة التغيير الاقتصادي نحو اقتصاد السوق التي اقترنت بتوجهات جديدة للسياسة المالية .

بالنسبة للسنتين (٢٠٠٣-٢٠٠٤) فيلاحظ من الجدول نفسه ارتفاع حجم الإنفاق العام لسنة ٢٠٠٣ قياساً بسنة ٢٠٠٢ بنسبة نمو نحو ٩٤.٦% ، بالرغم من عدم وجود سلطة سياسية لعدد من أشهر تلك السنة ،أما نسبة النمو بالأسعار الثابتة ، كما يتضح من الجدول (٣) ، فقد بلغت نحو (٥٠.٥%) ، وإذا ما أخذنا بالحسبان ارتفاع معدل التضخم لتلك السنة إذ وصل إلى نحو (٣٣.٦%) والانخفاض الحاصل في قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي إذ بلغ نحو (٢٣٥٤) دينار لكل دولار في شهر أيلول لسنة ٢٠٠٣[١] . وبالتالي يمكن القول إن جزءاً من الزيادة الحاصلة في الإنفاق تمثل زيادة ظاهرية، أما في سنة ٢٠٠٤ فأن الإنفاق العام شهد ارتفاعاً بالأسعار الجارية والثابتة كما يعكسها الجدولان (١، ٣) مما يعني أن تلك الزيادة هي زيادة حقيقية ، مشفوعة بقدرة الموازنة على تمويل الإنفاق من مصادر حقيقية بعد الرفع للعقوبات الاقتصادية في سنة ٢٠٠٣ .و بالنسبة للسنتين ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ومن خلال بيانات (الجدول ١) يتضح أيضاً أن الإنفاق العام حقق نسب نمو متباينة اذ بلغت سالب٢,١% وموجب ٢١,٦% قياساً بالسنة السابقة على التوالي ، فيما شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً واضحاً اذ بلغ نحو (٣٧%) و(٥٣%) على التوالي (الجدول ٢) ، فيما شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً إذ بلغ سعر المزاد نحو (١٤٦٩) و(١٤٦٧) ديناراً لكل دولار على التوالي بسبب سياسة الدفاع عن سعر الصرف المتمثلة بمزادات العملة [٢] .

جدول (١)

واقع الميزانية العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بالأسعار الجارية مليون دينار

السنة	النفقات العامة ١	نسبة النمو %	الايرادات العامة ٢	نسبة النمو %	صافي الميزانية ٣	نسبة النمو %	الايرادات / النفقات %
٢٠٠٣	٤٩٠١٩٦١	٩٤.٦	١٥٩٨٥٥٢٧	٧٥٤,٣	١١٠٨٣٥٦٦	–	٣٢٦,١
٢٠٠٤	٣١٥٢١٤٢٧	٥٤٣	٣٢٩٨٨٨٥٠	١٠٦,٣	١٤٦٧٤٢٣	(٨٦,٧)	١٠٤,٧
٢٠٠٥	٣٠٨٣١١٤٢	(٢.١)	٤٠٤٥٥٧٤٠	٢٢,٥	٩٦٠٤٥٩٨	٥٥٤,٢	١٣١,٢
٢٠٠٦	٣٧٤٩٤٤٥٩	٢١.٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١,٣	١١٥٦١٠٨٦	٢٠,٣	١٣٠,٨
٢٠٠٧	٣٩٣٠٨٣٤٧	٤.٨	٥٤٩٦٤٨٥٠	١٢,٠	١٥٦٥٦٥٠٣	٣٥,٤	١٣٩,٨
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧١٩٤	٧١.١	٨٠٦٤١٠٤١	٤٦,٧	١٣٣٦٣٨٤٧	(١٤,٦)	١١٩,٩
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩٧٢١	(١٧.٣)	٥٥٢٤٣٥٢٦	(٣١,٥)	(٣٤٦١٩٥)	(٩٧,٤)	٩٩,٤
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٢٦.١	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٧,٠	٤٤٠٢٢	(٨٧,٢)	١٠٠,١
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠		٩٢.٧		١١٩.٨		٤٠.٥	١٤٤

المصدر: ١- وزارة المالية ،الحسابات الختامية في العراق للمدة (١٩٨٨- ٢٠١٠) ، بغداد ، موقع الوزارة www.mof.gov.iq2013

٢- النسب من عمل الباحث

* العلامة بين قوسين تعني سالبة

جدول (٢)

معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (1990-2010)

بالأسعار الجاريه

السنة	معدل نمو النفقات العامة%	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 1993=%100	معدل نمو الرقم القياسي %	معدل نمو الناتج المحلي%
2003	94.6	6943.6	33.6	(13.0)
2004	543	8815.6	27	79.9
2005	(2.1)	12073.8	37	38.0
2006	21.6	18500.8	53.2	30.0
2007	4.8	24205.5	30.8	16.6
2008	71.1	24851.3	2.6	40.8
2009	(17.3)	24155.1	(2.8)	(11.2)
2010	26.1	24758.9	2.5	27.0

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على

١- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ٢٠١٠) ص٤٤ .

٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

٣- وزارة المالية ، الحسابات الختامية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٠) بغداد موقع الوزارة الالكتروني www.mof.gov.iq2013

* القيم بين الاقواس تعني قيم سالبة

أما في سنة ٢٠٠٦ ، فأن ارتفاع نسبة نمو الإنفاق العام اقترن بارتفاع معدلات التضخم إلى نحو ٥٣.٢% ، والتي تعود إلى انسحاب الحكومة من سياسة الدعم الموجهة نحو الحاجات الأساسية والمشتقات النفطية وزيادة أسعار خدمات القطاع العام ، ومع ارتفاع معدلات التضخم فأن الانفاق العام في تلك السنة حقق نسبة نمو ٥% بالأسعار الثابتة مقارنة

بنسبة ٢١.٦% بالأسعار الجارية أي أن الإنفاق العام كان إنفاقا حقيقياً . اما في سنة ٢٠٠٩ فقد انخفض معدل نمو النفقات العامة الى نحو سالب (١٧.٣%) ، بالأسعار الجارية، وكما يعكسها الجدول (١) فأن ذلك يعود إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط في السوق العالمية .

الأمر الأخير الذي تجدر الإشارة إليه ومن خلال بيانات الجدولين (١) و(٣) يتمحور في أنه بالرغم من انخفاض نمو الانفاق العام بالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٩ إلى نحو سالب (١٧.٣%) إلا أنه حقق نمواً موجباً بالأسعار الثابتة بنسبة٥.١% مقترناً بانخفاض معدلات التضخم بنحو سالب (٢.٨%) للسنة ذاتها (الجدول ٢) ، وفي الوقت نفسه تراجعت معدلات التضخم في العالم، على خلفية الأزمة المالية العالمية وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي في سنة ٢٠٠٩ وانخفاض أسعار النفط ومعظم السلع الأولية وغيرها ، إذ انخفضت معدلات التضخم في الدول المتقدمة من ٢% سنة ٢٠٠٨ إلى ٠.٨% سنة ٢٠٠٩ وكذلك الحالة في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة الأخرى إذ انخفضت معدلات التضخم فيها من ٩.٣% سنة ٢٠٠٨ إلى ٥.٧% سنة ٢٠٠٩ [٣].

٢- تحليل هيكل النفقات العامة

أ- النفقات الجارية

يتضح من خلال متابعة الجدول (٤) حالة الاختلال بين الانفاق الجاري والاستثماري لصالح الأولى التي تعد في مجملها نفقات استهلاكية مما يعني زيادة حجم الدور الذي تقوم به الحكومة في النشاط الاقتصادي كما تعكسها نسبة الانفاق الجاري في الناتج المحلي إذ بلغت نحو ٣٣.٣ % للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) . وفي إطار تحليل هيكل النفقات التشغيلية للمدة المذكورة ومن خلال الاستعانة بالجدولين ٥ و٦ يتضح هيمنة كل من تعويضات الموظفين والنفقات التحويلية على النفقات الجارية (التشغيلية) إذ يتضح من الجدول (٦) أن مجموع تعويضات الموظفين، والفوائد والإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية (النفقات التحويلية) تشكل مانسبته ٧٠% و٦٦% و٧٥.٧% و ٧٠.٢% من النفقات التشغيلية للمدة (٢٠٠٧-

٢٠١٠) ، إذ يظهر من الجدولين المذكورين أن متوسط نسبة تعويضات الموظفين إلى اجمالي النفقات التشغيلية بلغ نحو (٣٠.٥ %) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) و (٤٥.١ %) للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) و بالنسبة إلى اجمالي النفقات العامة فقد بلغت نحو ٢٧ % و ٣٦.١% للمدتين المذكورتين على التوالي . إن هذه الزيادة تعكس زيادة أعداد العاملين في القطاع العام. فضلاً عن الزيادات في الرواتب الشهرية لهم بسبب سياسة التوظيف القائمة على امتصاص البطالة ، وعودة المفصولين السياسيين فضلاً عن تزايد إعداد المتقاعدين من ١٣٢١٠٣ متقاعد سنة ١٩٩٥ إلى نحو ١٧٤٤٧٩٠متقاعدا" في سنة ٢٠١٠ فيما زادت مجموع المبالغ المصروفة لهم من (٥٣٨.٦) مليون دينار سنة ١٩٩٥ إلى نحو (٩١٩.٩١٤) مليون دينار سنة ٢٠٠٤ ثم لتقفز إلى (٢٣٠٧.٢٤٣) مليون دينار سنة ٢٠١٠[٤] . بالمقابل انخفض عدد العاملين في القطاع الحكومي من (٩٢٤٣٩٧) منتسباً سنة ٢٠٠١ إلى نحو (١٩١٢٦٥) سنة ٢٠٠٦ لتقفز إلى نحو (٢٤٦٨٤٢٢) منتسباً سنة ٢٠١٠ [٥]. إن تعويضات الموظفين تحتل أهمية في هذه الدراسة ، لأن زيادة هذه النفقات تعني ضخ طلب فعال إلى دورة الاقتصاد وفي ظل محدودية الإنتاج المحلي فأن هذا الطلب يتحول إلى زيادة الاستيرادات الأمر الذي يشكل تسرباً من دورة الدخل الذي يؤدي إلى عمل المضاعف بشكل عكسي ، كما أن هذه النفقات تمثل تحدياً لقدرة الدولة على ضغط الإنفاق التشغيلي ، لأنها تصبح من الحقوق المكتسبة لايمكن التنازل عنها بل أن نسبة نمو تعويضات الموظفين وصلت إلى نحو نسبة ٣٦ % في سنة ٢٠٠٦ قياساً بنسبة ٢٠٠٥ ونسبة ٢١.٨ % في سنة ٢٠٠٩ قياساً بسنة ٢٠٠٨ مثلما يبينها الجدول (٦) في الوقت الذي شهد فيه الإنفاق التشغيلي انخفاضاً بنسبة (٧.٨%) و(١٢.١%) للسنتين المذكورتين على التوالي .أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية وبالعودة إلى الجدولين المذكورين ، ففيما يتعلق بالمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) يتضح أن متوسط نسبة النفقات التحويلية إلى الإنفاق العام بلغ نحو ٤٥% ونحو ٥٣.٦% من إجمالي النفقات التشغيلية .أما المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) فأن هيكل النفقات التشغيلية على أساس الحسابات الرئيسية للموازنات العامة للدولة -كذلك الحسابات الختامية- لا يتضمن ما يشير إلى فقرة النفقات التحويلية بشكل واضح ، كما هو الحال في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ،

إلا أنه عند ملاحظة الفقرات من٣-٦ يتضح أنها تشكل في مجملها نفقات تحويلية كما يعكسها الجدول(٦).ومن هذا فأن متوسط نسبة هذه النفقات إلى اجمالي النفقات التشغيلية والنفقات العامة بلغت نحو٢٥.٨% و٢٠.٨% على التوالي. والنفقات التحويلية في المدة المذكورة تشمل كلاً من الفوائد المستحقة عن الدين العام والإعانات والمنح الداخلية والخارجية فضلاً عن رأسمال البنك المركزي العراقي، والمنافع الاجتماعية[٦].وهناك عدة فقرات تدخل في ضمن الأخيرة وتستحوذ على جزء مهم من الانفاق التشغيلي، وهذه الفقرات تتمثل في التبرعات والإعانات،وبدلات المتسرحين من الخدمة العسكرية،وشبكة الحماية الاجتماعية،والبطاقة التموينية فضلاً عن الإغاثة والمعونة للمهجرين. وقد شكلت شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية مانسبته ٨٧% من مجمل تخصيصات المنافع الاجتماعية للمدة(٢٠٠٧-٢٠١٠) [٧]

الجدول (٣)

واقع الميزانية العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠)

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	نسبة النمو	الايرادات العامة	نسبة النمو	العجز الفائض	نسبة الايرادات للنفقات	النفقات الجارية	نسبة النمو	النفقات الاستثمارية	نسبة النمو
٢٠٠٣	٤٤٧٢	٥٠.٥	١٤٥٨٥	٥٢٧	١٠١١٣	٣٢٦.١	٣٣١٣	٥٩.٣٥	١١٥٩	٣٠.٠١
٢٠٠٤	٢٤٦٣٧.٦	٤٥١	٢٥٧٨٤.٦	٧٦.٨	١١٤٧	١٠٤.٧	٢٢٢٨١.٣	٥٧٢	٢٣٥٦.٣	١٠٣.٣
٢٠٠٥	١٨٢١٣.١	(٢٦)	٢٣٨٨٦.٩	(٧.٣)	٥٦٧٣.٨	١٣١.٢	١٥٥١٢.٢	(٣٠.٣)	٢٧٠٠.٩	١٤.٦
٢٠٠٦	١٨٧٦٩.٧	٣	٢٤٥٥٧.٢	٢.٨	٥٧٨٧.٥	١٣٠.٨	١٥٧٥٢.٣	١.٥	٣٠١٧.٤	١١.٧
٢٠٠٧	١٧١٠٩.٢	(٨.٨)	٢٣٩٢٣.٧	(٢.٥)	٦٨١٤.٥	١٣٩.٨	١٤٢٤١.٥	(٩.٦)	٢٨٦٧.٧	(٤.٩)
٢٠٠٨	٢٢١٥٨.٤	٢٩.٥	٢٦٥٥٩.٨	١١	٤٤٠٠	١١٩.٩	١٧٢٢٥.٨	٢١	٤٩٣٢.٤	٧٢
٢٠٠٩	٢٣٢٨٤.٦	٥.١	٢٣١٣٩.٦	(١٢.٨)	(١٤٥)	٩٩.٤	١٩٢٤٣.١	١١.٧	٤٠٤١.٥	(١٨)
٢٠١٠	٢٥٦٢٨.٢	١٠	٢٥٦٤٤.٣	١٠.٨	١٤.٥٩	١٠٠.١	١٩٩٤٤.٧	٣.٦	٥٦٨٣.٥	٤٠.٦
متوسط المدة		٦٤.٤		٧٥.٧		١٣١.٥		٧٨.٣		٣١.١

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (١) الجدول (١)
القيمة بين قوسين تعني سالبة

ب -الإنفاق الاستثماري

بلغ متوسط الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) نحو ١٨.٢% كما يتضح من الجدول (٤). وبالنسبة لنموه السنوي فقد شهد تذبذباً وبمتوسط سنوي نحو (١٥٦.٣%) بالأسعار الجارية و ٣١.١% بالأسعار الثابتة، هذا التذبذب يعكس حالة تذبذب الإنفاق العام المرتبط بالتطورات الحاصلة بالإيرادات العامة وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول المذكور ، فقد سجل معدل نمو الإنفاق الاستثماري نسبة مرتفعة في سنة ٢٠٠٨ بلغت نحو ١٢٧.٣% ، في حين سجل نسبة نمو سالبة سنة ٢٠٠٩ بلغت نحو سالب (٣٥.٥%) انعكاساً للتطورات الحاصلة في الإيرادات النفطية المتوقعة .

وفي إطار التوزيع القطاعي للاستثمارات فسوف يتم تناول ذلك في ضوء التوزيع الذي اعتمدته الموازنات بعد سنة ٢٠٠٣ .

الجدول (٤)

هيكل النفقات العامة الفعلية وأهميتها النسبية ونسبتها إلى الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بالأسعار الجارية مليون دينار

السنوات / التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط المدة %				
النفقات العامة١	4901961	31521427	30831142	37494459	39308347	67277196	55589721	70134201					
النفقات الشغيلية٢	3631594.4	28506699	26259124	31466779	32719837	52301180	45941062	54580859					
النفقات الاستثمارية٣	1270366.1	3014733	4572018	6027680	6588510	14976016	9648659	15553342					
الناتج المحلي الاجمالي ٤	29585788.6	53235358.7	73533598.6	95587954.8	111455813.4	157026061.6	130642187	158521511.5					
نسبة ٢/١	74.1	90.0	85	84	83	77.7	82.5	77.8	82.4	81.4	82	81.7	81.8
نسبة ٣/١	25.9	10.0	15	16	17	22.3	17.5	22.2	17.6	18.6	18	18.3	18.2
نسبة ١/٤	16.5	59.2	41.9	39.2	35.2	42.8	42.5	44.2	50.6	17.4	32.7	40.2	35.5
نسبة ٢/٤	12.2	53.5	35.7	33	29.3	33.3	35.1	34.3	44.8	14.3	27.0	33.3	29.4
نسبة ٣/٤	4.3	5.7	6.2	6.2	5.9	9.5	7.4	9.8	8.8	3.1	5.6	6.8	6.1
نسبة نمو ٢	106.0	685	(7.8)	19.8	3.9	59.8	(12.1)	18.8	115.3	18.6	65.9	109.1	87.5
نسبة نمو٣	68	137.3	51.6	31.8	9.3	127.3	(35.5)	61.2	111.3	50.5	78.6	56.3	67.6

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد

(١) وزارة المالية ، الحسابات الختامية للمدة (١٩٨٨-٢٠١٠) موقع الوزارة الالكتروني qwww.omf.cov-i

(٢) وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمارات الحكومية ، إجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمبالغ المصروفة فيها للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

(٣) وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية ، بيانات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجاري للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) (بيانات غير منشورة ، بغداد ، ٢٠٠٣) فيما يتعلق ببيانات الناتج المحلي (٢٠٠٣-٢٠١٠)

(٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ، ٢٠٠٣ ص٢٠(فيما يتعلق بالإنتاج المحلي الإجمالي الأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

الجدول (5)

نفقات الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ختامي

مليون دينار

السنوات / التفاصيل	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦			متوسط المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) %	
	النفقات العامة	نسبة التفاصيل إلى ١٠%	نسبة التفاصيل إلى ١١%	النفقات العامة	نسبة التفاصيل إلى١٠%	نسبة التفاصيل إلى ١١%	النفقات العامة	نسبة التفاصيل إلى ١٠%	نسبة التفاصيل إلى ١١%	النفقات العامة	نسبة التفاصيل إلى١٠%	نسبة التفاصيل إلى ١١ %	النسبة التفاصيل إلى ١٠%	نسبة التفاصيل إلى ١١ %
١- رواتب الموظفين	٢١٩٥١٦٤	٤٤.٨	٦٠.٤	٢٨٠٤٥٣٦	٨.٩	٩.٨	٦٤٢٠٨١٠	٢٠.٨	٢٤.٤	٨٧٣٩٣٢٠	٣٣.٣	٢٧.٧	٢٧	٣٠.٥
٢- المستلزمات الخدمية	٩١١٢٩	١.٩	٢.٥	٤٤٧٠٩١	١.٤	١.٥	٦٨١٨٨٦	٢.٢	٢.٥	٧٣٣٢٩٣	٢.٠	٢.٣	١.٧	٢.٢
٣- والمستلزمات السلعية	٢٧١٦٣	٠,٦	٠,٧	٥٥٧٢٠٨	١.٨	١.٩	١٢٤٥٢٣٨	٤	٤.٧	١٢٩١٤٤٥	٣.٤	٤.١	٢.٤	٢.٨
٤- صيانة الموجودات	٥٤٩٨٢	١.١	–	٢٢٢٦٥١	٠,٧	–	٣٨٠٦٩٢	١.٢	–	٥٣٩٠٣٣	١.٤	–	١.١	–
٥- النفقات الرأسمالية	١٠٠٨٤٤	٢.٠	–	٨٦١٠٤٦	٢.٧	–	٤٥٦٥٦٩	١.٤	–	٥٩١٨٦٥	١.٥	–	١.٥	–
٦- النفقات التحويلية	١٦٦٢٠٩٥	٣٣.٩	٤٥.٧	١٩٦٣٨٣٧٤	٦٢.٣	٦٨.٩	١٣٣٦٩١٢٤	٤٣.٤	٥١	١٥٤٦٨٠٣٣	٤١.٣	٤٩	٤٥.٠	٥٣.٦
٧- الالتزامات والمساعدات	٢٩٢٢٦١	٠,٠	–	١٩٧٤٨٣٤	٦.٣	–	١٧٤٧٠٦٤	٥.٧	–	٢٢٤٦٩٢٣	٦.٠	–	٤.٥	–
٨-البرامج الخاصة	٢٨٧٨٨١	٥.٩	–	٣٩٢٤٢٦٠	١٢.٤	–	٣٧٦٥٠١٨	١٢.٢	–	٥٢٧٦٨٥٢	١٤.١	–	١١.٠	–
٩-الرواتب والمكافآت التقاعدية	١٩٠٤٤٢	٣.٩	٥.٢	١٠٩١٤٢٢	٣.٥	٣.٨	٢٧٦٤٧٤١	٩.٠	١٠.٥	٢٦٠٧٦٩٥	٧.٠	٨.٢	٥.٨	–
١٠-مجموع الانفاق العام١+٢+٣+.....+٩	٤٩٠١٩٦١	١٠٠	–	٣١٥٢١٤٢٧	١٠٠	–	٣٠٨٣١١٤٢	١٠٠	–	٣٧٤٩٤٤٥٩	١٠٠	–	١٠٠	--
١١-مجموع النفقات التشغيلية	٣٦٣١٥٩٤.٩	٧٤.١	١٠٠	٢٨٥٠٦٦٩٤	٩٠	١٠٠	٢٦٢٥٩١٢٤	٨٥	١٠٠	٣١٤٦٦٧٧٩	٨٤	١٠٠	٨٣.٢	١٠٠

المصدر : الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى

(١)وزارة المالية ، مصروفات الموازنة العامة بمستوى الفصول (ختامي) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) موقع الوزارة 2012www.omf.cov.iq

(٢) بيانات الجدول (٤) فيما يخص النفقات التشغيلية

- العلامة (–) تعني صعوبة التمييز إذا كانت هذه الفصول تخص نفقات استثمارية أم تشغيلية وأن البيانات المتاحة عن فصول الإنفاق الفعلي كانت عن إجمالي الميزانية إذ تم دمج بيانات النفقات الجارية مع النفقات الاستثمارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) .* النفقات الرأسمالية، بحسب تعريف قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ المعدل ،هي استعمال أموال للحصول أو تطوير الأصول الرأسمالية كالأبنية والمنشآت والمعدات والأصول المالية.وتم استحداث هذا النوع من الانفاق بعد سنة ٢٠٠٣ إذ كان يبوب في ضمن الإنفاق الاستثماري وهو مختلف عنه لكون الأخير يكون لمدة أطول وضمن الخطة الاستثمارية للبلد www.Iraq-lq-law-org

الجدول (٦)

هيكل النفقات التشغيلية على أساس الحسابات الرئيسية للميزانيات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

مليون دينار

السنوات / التفاصيل	٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩			٢٠١٠			متوسط المدة ٢٠٠٧-٢٠١٠	
	النفقات التشغيلية	نسبة التفاصيل إلى ٩	نسبة التفاصيل إلى ١٠	النفقات التشغيلية	نسبة التفاصيل إلى ٩%	نسبة التفاصيل إلى ١٠%	النفقات التشغيلية	نسبة التفاصيل إلى ٩%	نسبة التفاصيل إلى ١٠	النفقات التشغيلية	نسبة التفاصيل إلى ٩	نسبة التفاصيل إلى ١٠	نسبة التفاصيل إلى ١٠	نسبة التفاصيل إلى ٩
١- تعويضات الموظفين اجمالي	١٣٣٦٨٩٤٨	٤٠.٨	٣٤	١٩٨٩١٥٦٧	٣٨	٢٩.٥	٢٤٢٣٩١٠٣	٥٢.٧	٤٣.٦	٢٦٧٣٧٤٣٣	٤٩	٣٨.١	٣٦.٣	٤٥.١
أ- الرواتب والاجور	١١٠٧٠٩٤٨	٣٣.٨	٢٨	١٦٦٩٣٥٦٧	٣٢	٢٤.٨	١٩٧٩٣١٠٣	٤٣.٠	٣٥.٦	٢٠٤٨٤٤٣٣	٣٧.٥	٢٩.٢	٢٩.٤	٣٦.٥
ب-الرواتب التقاعدية	٢٢٩٨٠٠٠	٧.٠	٦	٣١٩٨٠٠٠	٦	٤.٧	٤٤٤٦٠٠٠	٩.٧	٨.٠	٦٢٥٣٠٠٠	١١.٥	٨.٩	٦.٩	٨.٦
٢-السلع والخدمات	٤٩١٣٠٤٩	١٥.١	١٢.٥	٦٧١٩٣٢٤	١٣	١٠.٦	٦٤٧٧٩٢٨	١٤.١	١١.٦	٩٢٠٣٠٧٧	١٦.٨	١٣.١	١١.٨	١٤.٧
٣- الفوائد	٦٢٠١٤٨	٢	١.٥	٦٦٩٦٦٤	١.٢	١	٢٧٥٧٦١	٠.٦	٠.٤	٩١٦٥١٠	١.٧	١.٣	١.٢	١.٤
٤-الاعانات	١٥١٤٤٢٢	٤.٦	٣.٨	٣٦٢٢٦٨٤	٧	٥.٣	٣٠٠٩٩٧٩	٦.٦	٥.٥	٢٥٥٧٠٢٥	٤.٨	٣.٦	٤.٥	٥.٧
٥-المنح	١٥٨٥٤٧٦	٤.٨	٤.٠	٢٣٩٩١٣٥	٤.٥	٣.٥	١٧٨٧٤٠٨	٣.٨	٣.٢	٣٠٩٦٩٥٠	٥.٦	٤.٥	٣.٨	٤.٦
٦-المنافع الاجتماعية	٥٧٥٥١٨٧	١٧.٥	١٤.٦	٩٢٥٧٤٤٨	١٧.٧	١٣.٨	٥٤٨٢٠٨٧	١٢	٩.٨	٥٠٥٠٨٣١	٩.٣	٧.٢	١١.٣	١٤.١
٧- المصروفات الاخرى	٣٩٤٤٢٦٤	١٢.١	١٠.١	٧٨٧٤٨٤٢	١٥.١	١١.٧	٣٤٤٩١٨٤	٧.٦	٦.٢	٥٠٨٢٣٨٦	٩.٣	٧.٣	٨.٨	١١.٠
٨- الموجودات غير المالية	١٠١٨٣٤٣	٣.١	٢.٥	١٨٦٦٥١٦	٣.٥	٢.٨	١٢١٩٦١١	٢.٦	٢.٢	١٩٣٦٦٤٧	٣.٥	٢.٧	٢.٥	٣.١
٩-مجموع النفقات التشغيلية	٣٢٧١٩٨٣٧	١٠٠	٨٣	٥٢٣٠١١٨٠	١٠٠	٧٧.٧	٤٥٩٤١٠٦٢	١٠٠	٨٢.٥	٥٤٥٨٠٨٥٩	١٠٠	٧٧.٨	٨٠.٢	١٠٠
١٠-اجمالي الانفاق العام	٣٩٣٠٨٣٤٨		١٠٠	٦٧٢٧٧١٩٤		١٠٠	٥٥٥٨٩٧٢١		١٠٠	٧٠١٣٤٢٠١		١٠٠	١٠٠	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى : (١) -وزارة المالية ، جداول تحليل مصروفات الموازنة العامة (الجارية والاستثمارية) بمستوى الفصول والأبواب للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) ختامي موقع الوزارة الالكتروني www.omf.cov.iq

(٢) وزارة المالية التخصيصات السنوية والمصاريف العفلية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) بيانات غير منشورة ، بغداد (٢٠١٣)

* النسب من عمل الباحث

أ- القطاع النفطي.

يتضح من الجدول (٧) أن التخصيصات لهذا القطاع شهدت تذبذباً ، إذ بلغت نسبة نمو التخصيصات نحو سالب ٤٥.٧% وموجب ٣٤% وسالب ٣٢.٤% وموجب ١٩.٢% وبمتوسط نمو سنوي سالب ٤.٩% للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) و فيما يتعلق بنسب التنفيذ فقد بلغت ١٢.٢% و ٩.٨% و٢٠.٤% و ٢٠.٧% للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) على التوالي .

ومع تدني نسب التخصيصات للقطاع النفطي إلى إجمالي التخصيصات الاستثمارية فضلا عن استمرار تدني نسب التنفيذ ، وبالتالي فأن الغرض من التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع قد لاتتحقق ، إذ بلغ متوسط نسبة التنفيذ للقطاع النفطي نحو ٢٠.٦%، ١٠.٢% ، ٢.٢% بالنسبة لاجمالي التخصيص ، والإنفاق الاستثماري الفعلي، والإنفاق العام الفعلي على التوالي كما يعكسها الجدول (٨) وبالتالي فأن تمتع العراق بقدراته النفطية الهائلة المتمثلة في الاحتياطات المؤكدة التي تبلغ نحو ١٤١.٣٥٠ مليار برميل فضلاً عن الحقول النفطية الكبيرة التي يبلغ عددها نحو ٧٤ حقلاً لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا " فقط ، وهو ما يؤكد أهمية بناء بنية تحتية لصناعة النفط العراقي لاتبتعد عن تحقيق هدفين رئيسين، الأول يتمثل في زيادة حجم الصادرات النفطية واستقرارها بحيث تتناسب مع حجم المنتج من النفط بما يعني تأمين المرونة التصديرية من خلال تعدد منافذ التصدير وهو الهدف الثاني ، لاسيما أن إستراتيجية الحكومة الشاملة لتطوير صناعة النفط من خلال رفع مستويات الإنتاج والتصدير دعاها إلى عرض الحقول الرئيسة التي تضم ما يقرب من نصف الاحتياطي المذكور للتطوير من قبل شركات عالمية من خلال عقود خدمة طويلة الأجل والمعروفة بجولات التراخيص باستقدام الشركات الأجنبية للمساهمة في استغلال وتطوير الحقول النفطية[٨].

ب- قطاع الكهرباء.

يتضح من خلال الجدول (٧) أن حجم التخصيصات لهذا القطاع شهد معدلات نمو سنوية بلغت نحو ٥١.٧% ، ١٦٩.٨% وسالب (٧٠.٧%) و ٢١٠% للسنوات (٢٠٠٦-

٢٠١٠) بمتوسط نمو سنوي نحو (٧٢%) وبأهمية نسبية تبلغ نحو ٩.٣% ، ١١.٧% ، ١٥.٥% ، ٨.٨% ، ١٦.٦% وبمتوسط أهمية نسبية (١٢.١٤%) للمدة ذاتها ، من حجم التخصيصات الاستثمارية ، و ١١.٦ % من الإنفاق الفعلي الاستثماري ، و ٢.٤% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي كما يعكسها الجدول(٨). ويتضح من هذه النسب أن حجم التخصيصات وإن كان في تصاعد خلال المدة المذكورة إلا أنه تعرض إلى انخفاض في سنة ٢٠٠٩ عاكساً بذلك تأثيرات الأزمات المالية وتداعياتها على الإيرادات النفطية في تلك السنة.

وهذا يعني أن التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الحيوية تعامل بطريقة المتبقي من النفقات التشغيلية . الأمر الآخر هو تدني نسب التنفيذ إذ بلغت نحو ٢٨.٦% و ١٥.٧% و ٥٢.٤٧ % للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، فيما شهدت سنة ٢٠١٠ نسبة تنفيذ تفوق الـ ١٠٠% كما هو موضح بالجدول (٧) علماً أن تخصيصات القطاع المذكور شهدت انخفاضاً في سنة ٢٠١١ بنسبة ٨.٣%[٩] .

ج - تنمية الأقاليم والمحافظات:

تعد تخصيصات تنمية الأقاليم والمحافظات من التخصيصات الاستثمارية لكون الأعمال التي تقام تمثل مشاريع جديدة بحسب ماجاء في المذكرة التعريفية لفقرة تخصيصات الأقاليم والمحافظات وجاء في كل الموازنات بأن التخصيص متناسب مع عدد السكان ودرجة الحرمان في ضوء الدستور الجديد ، وتعتمد المحافظات والأقاليم على مركزية التخصيص ولا مركزية التنفيذ، ودعم القرارات الاتحادية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها[١٠] ويكون ذلك على أساس موازنات مستقلة تؤشر وتعكس التخصيصات المالية لأداء وتنفيذ المشاريع والخدمات لها[١١]. ويلاحظ من الجدول (٧) أن تخصيصات تنمية الأقاليم والمحافظات شهدت معدلات نمو سنوية بنحو ٨٣.٧%، ٥٦.٨% ، وسالب(٤٦%) و ١٩.٦% وبمتوسط نمو سنوي نحو (٢٢.٨%) للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وبمتوسط أهمية نسبية لإجمالي التخصيصات تبلغ نحو ٢٣.٢% ونحو٢٤.٤% من إجمالي الإنفاق الاستثماري الفعلي ، ونحو ٤.٤% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي كما يعكسها الجدول (٨).

الجدول (٧)

إجمالي تخصيصات المشاريع الاستثمارية والإنفاق الفعلي في الموازنة الاتحادية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠

مليون دينار

السنوات / التفاصيل	٢٠٠٦			٢٠٠٧			*٢٠٠٨			٢٠٠٩ **			٢٠١٠		
	التخصيص	الفعلي	نسبة التنفيذ	التخصيص	الفعلي	نسبة التنفيذ	التخصيص	الفعلي	نسبة التنفيذ	التخصيص	الفعلي	نسبة التنفيذ	التخصيص	الفعلي	نسبة التنفيذ
القطاع النفطي ١	٥٣٠٠٠٠٠			٢٨٧٥٠٠٠	٣٥١٥١١	%١٢.٢	٣٨٥٥٠٠٠	٣٨١١٠٠٠	%٩.٨	٢٦٠٣٥٥٠	٥٣١٥٧١	٢٠.٤	٣١٠٤٠٠٠	٦٤٥١٢٩	%٢٠.٧
قطاع الكهرباء ٢	١١٥٠٠٠٠			١٧٤٥٠٠٠	٥٠٢٠٠٠	%٢٨.٧	٤٧٠٩٠٠٠	٧٤٢٦١٦	١٥.٧	١٣٧٨٠٠٠	٧٢٣٥٢٩	%٥٢.٥	٤٢٧٧٠٠٠	٤١٣٤٣٩٢	%٩٦
تنمية الاقاليم والمحافظات بما فيها اقليم كردستان ٣	٢٨٠٤٠٠٠	٨٢٩٧٠٠	%٢٩	٥١٥١٠٠٠	٢٦٤٥٠٠٠	٥١.٤	٨٠٧٨٠٠٠	٣٤٧٣٩٨	٤.٢	٢٩٠١٠٠٠	٣٠٢٣٠٠٠	%١٠٤	٣٤٧٢٠٠٠	٣٧٣٨٨١١	%١٠٧
بقية الوزارات ٤	٣١٤٦٠٠٠			٥٢٤٠٠٠	٣٠٩٠٠٠٠	%٥٩	١٣٧١٧٠٠٠	١٠٠٧٥٠٠٠	٧٢.٩	٨٧٥٧٠٠٠	٥٣٧٠٥٥٩	٦١.٣	١٤٨٢٣٠٠٠	٧٠٣٥٠٠٩	%٤٧
اجمالي مخصصات المشاريع الاستثمارية	١٢٤٠٠٠٠٠	٦٠٢٧٦٨٠	%٤٨.٦	١٥١١٠٠٠	٦٥٨٨٥١١	٤٣.٨	٣٠٣٥٩٠٠٠	١٤٩٧٦٠١٤	%٤٧.٧	١٥٦٣٩٥٥٠	٩٦٤٨٦٥٩	%٦١.٧	٢٥٧٦٦٠٠٠	١٥٥٥٣٣٤١	%٦٠.٥

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

١- وزارة المالية ، دائرة الموازنة، موازنات العراق العامة للسنوات (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ ، بغداد ،) صفحات عديدة

٢- وزارة المالية ، جداول تحليل المصروفات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) ختامي موقع الوزارة www.omf.cov.iq

٣- وزارة المالية ، دائرة الموازنة، (تقديرات إجمالي النفقات المقترحة لسنة ٢٠١٢ مقارنة بالتخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، بغداد ٢٠١٣

* مع الموازنة التكميلية . ** بضمنها مشاريع إنعاش الأهوار إذ بلغت نسبتها ١.٣%من مجمل التخصيصات الاستثمارية .

الجدول (٨)

الأهمية النسبية لتخصيصات المشاريع الاستثمارية والفعلية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

نسبة مئوية

السنوات / التفاصيل	٢٠٠٦			٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩			٢٠١٠			متوسط المدة		
	التخصيص*%	الفعلي **%	الانفاق*** العام%	التخصيص%	الفعلي%	اجمالي الانفاق%	التخصيص%	الفعلي%	اجمالي الانفاق العام %	التخصيص%	الفعلي%	اجمالي الانفاق%	التخصيص%	الفعلي%	نسبة اجمالي الانفاق العام %	التخصيص%	الفعلي%	اجمالي الانفاق العام%
القطاع النفطي	٤٢.٧			١٩	%٥٠.٣	٠.٩	%١٢.٧	%٢٥.٥	٥.٦	١٦.٧	%٥٠.٥	١	%٢٠.٦	٤.٢	٠.٩	%٢٠.٦	١٠.٢	٢.٢
قطاع الكهرباء	٩.٣			١١.٧	%٧.٦	١.٣	١٥.٥	٥.٠	١.٢	٨.٨	٧.٥	١.٣	١٢.٤	٢٦.٦	٥.٩	١٢.٤	١١.٦	٢.٤
تنمية الاقاليم والمحافظات بما فيها اقليم كردستان	٢٢.٦			٣٤.٣	%٤٠.١	٦.٨	٢٦.٦	٢.٣	٠.٥	١٨.٥	٣١.٣	٥.٥	٢٣.٢	٢٤.٠	٥.٣	٢٣.٢	٢٤.٤	٤.٤
بقية الوزارات	٢٥.٤			%٣٥	%٤٧	٨.٠	٤٥.٢	٦٧.٢	١٥	٥٦	٥٥.٧	٩.٧	٤٣.٨	٤٥.٢	١٠.١	٤٣.٨	٥٣.٨	١٠.٨
المجموع	%١٠٠			١٠٠	%١٠٠	%١٧.٥	١٠٠	١٠٠	٢٢.٣	١٠٠	١٠٠	١٧.٤	١٠٠	١٠٠	٢٢.٢	١٠٠	١٠٠	١٩.٨

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١) و بيانات الجدول (٤)

* يقصد بها نسبة تخصيصات المشاريع / إجمالي التخصيصات الاستثمارية ،** يقصد بها نسبة الإنفاق الفعلي للمشاريع / إجمالي الإنفاق الاستثماري الفعلي

*** يقصد بها نسبة الإنفاق الفعلي للمشاريع / إجمالي الإنفاق العام الفعلي

كما تعكس هذه النسب تذبذب الأهمية النسبية للتخصيصات من سنة إلى أخرى تبعاً لتذبذب حجم التخصيصات الاستثمارية الإجمالية، ففي الوقت الذي انخفضت فيه التخصيصات الاستثمارية لسنة ٢٠٠٩ بنسبة ٤٨% قياساً بسنة ٢٠٠٨ فأن الأهمية النسبية لتخصيصات الأقاليم والمحافظات انخفضت من ٣٤.٤% سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٢٦.٦% سنة ٢٠٠٩ أي انخفاض تلك التخصيصات بنسبة ٦٤% الأمر الذي يمكن ملاحظته من الجدول(٧). وفي ضوء ذلك فأن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط يؤثر إيجاباً أو سلباً في حجم التخصيصات الاستثمارية، كذلك يلاحظ من الجدول(٨) أن نسب تنفيذ التخصيصات الاستثمارية تتميز بالتذبذب الحاد إذ بلغت نحو ٢٩% سنة ٢٠٠٦ وهي السنة التي بدأ فيها العمل ببرنامج تنمية وإعمار الأقاليم والمحافظات، ثم ارتفع إلى مانسبته ٥١.٤% سنة ٢٠٠٧ إلا أنها انخفضت بشكل حاد إلى ٤.٨% سنة ٢٠٠٨ وهي السنة التي شهدت زيادة تخصيصات مجالس المحافظات من خلال الموازنة التكميلية بنحو (٧٣٨٤٣.٤٤٢) مليون دينار[١٢]. من جانب آخر نلاحظ أن سنتي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ شهدتا نسبة تنفيذ المشاريع أكثر من ١٠٠% وهذا يبدو مرتبطاً بالمشاريع التي لم تنفذ خلال السنة المالية وتستمر إلى سنوات أخرى وبالتالي يتم تحويلها من الحساب المجمد إلى الحساب الجديد فضلاً عن أن هناك بعض المشاريع تنفذ بالمحافظات من منظمات دولية وغيرها وقد بلغ متوسط نسبة التنفيذ نحو ٥٩.١% للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ، إلا أن الشيء الذي تجدر الإشارة إليه هو طبيعة المشاريع التي تنفذها فهي غالباً ماتكون من اختصاصات الوزارات الاتحادية مثل وزارة البلديات ، أو النقل، أو الصحة وهكذا ، كما أن أغلب تلك المشاريع ذات طبيعة خدمية مثل تبليط وإنشاء الطرق أو مشاريع المجاري ، والأرصفة أو هدم وإعادة بناء مراكز صحية أو مدارس [١٣] .

ومع أهمية تلك المشاريع الخدمية إلا أن أغلبها لا ينظر إليها على أساس أنها مشاريع استثمارية بالمعنى المتعارف عليه ، وهو ما يعني أن مشاريع البنى التحتية والخدمية حلت محل الأصول الإنتاجية بخاصة في القطاعات السلعية التي بإمكانها أيضاً توفير فرص عمل مباشرة ودائمية فضلاً عن زيادة القدر المتاح من الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي

والتصدير، ومن ثم فأن نسبة من التخصيصات الاستثمارية التي هي بالأصل منخفضة ، تذهب إلى المجالات التشغيلية .

د- بقية الوزارات:

ويقصد بها المشاريع التي تتولاها الحكومة المركزية (باستثناء وزارة النفط ووزارة الكهرباء)،ومن خلال ملاحظة الجدول (٧) و(٨) يتضح أن معدل نمو التخصيصات الاستثمارية كان ٦٦% ، ١٦١.٧% وسالب (٣٦.١%) و ٦٩.٢% وبمتوسط نمو سنوي قدره ٥٢% للمدة ٢٠٠٦ -٢٠١٠،أما عن متوسط نسبة التنفيذ فأنها بلغت نحو٦٠% للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية نحو ٤٣.٨% و٥٣.٨% و١٠.٨% بالنسبة لإجمالي التخصيصات الاستثمارية وإجمالي الإنفاق الاستثماري الفعلي وإجمالي الإنفاق العام الفعلي على التوالي وللمدة المذكورة لكن ذلك لا يعبر عن أولويات السياسة الانفاقية الاستثمارية لتطوير القطاعات الرئيسية وبخاصة القطاع الزراعي والصناعي،التي تشكل ركيزة أساسية في أية عملية تنموية،ويمكن أن تعزى تأكيد الموازنة في توزيع الاستثمارات على القطاعات السابقة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طالت أوجه تخصيص النفقات الاستثمارية .

ثانيا ": تحليل الاستيرادات السلعية ومدى استجابتها للنفقات العامة

١- **واقع الميزان التجاري:** يمثل الميزان التجاري محصلة حركة الصادرات والواردات السلعية خلال مدة زمنية معينة ولاي بلد وعند تتبع بيانات الميزان التجاري العراقي ومن خلال الجدول (٩) يلاحظ أنه حقق فائضاً مستمراً للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) عدا سنة ٢٠٠٤ ، وأن أكبر حجم للفائض تحقق في سنة ٢٠٠٨ وأدنى حجم له كان في سنة ٢٠٠٩ هذه التقلبات في وضعية الميزان التجاري هي انعكاس للتقلبات الحاصلة في جانبي الصادرات و الاستيرادات السلعية ، ففي سنة ٢٠٠٤ كان نمو الاستيرادات بنحو ١١١% في حين كان نمو الصادرات بنحو ٧٦% قياساً بسنة ٢٠٠٣ وفي سنة ٢٠٠٨ فأن الفائض المتحقق في الميزان التجاري اقترن بزيادة الصادرات السلعية

بنسبة ٦١% فيما حققت الاستيرادات السلعية زيادة بنسبة ٨١.٥% قياساً بسنة ٢٠٠٧ وفي سنة ٢٠٠٩ فأن انخفاض حجم الفائض في الميزان التجاري اقترن بانخفاض الصادرات بنسبة (٣٨%) فيما حققت الاستيرادات السلعية نموا" بنسبة ٨.٢% قياساً بسنة ٢٠٠٨ ، وهكذا يتضح أن الفائض المتحقق في الميزان التجاري كان بالرغم من التصاعد المستمر في الاستيرادات مع تصاعد متذبذب في الصادرات وهذا يستدعي معرفة العوامل المؤثرة في الميزان التجاري .

الجدول (٩)

واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) مليون دولار

السنة	الصادرات السلعية	الاستيرادات السلعية	الميزان التجاري
٢٠٠٣	١٠٠٨٢.٣	١٠٠٦٣.١	١٩.٢
٢٠٠٤	١٧٨١٠	٢١٣٠٢.٣	(٣٤٩٢.٣)
٢٠٠٥	٢٣٦٩٧.٤	٢٣٥٣٢	١٦٥.٤
٢٠٠٦	٣٠٥٢٨.٠	٢٠٨٩٢	٩٦٣٦
٢٠٠٧	٣٩٥٨٧	١٩٥٥٦	٢٠٠٣١
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦	٣٥٤٩٦	٢٨٢٣٠
٢٠٠٩	٣٩٤٢٧	٣٨٤٣٧	٩٩٠
٢٠١٠	٥١٧٦٤	٤٣٩١٥	٧٨٤٩

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

١- البنك المركزي العراقي،قسم إحصاء ميزان المدفوعات،التقديرات الأولية عن وضع ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ، صفحات عديدة .

٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠) صفحات عديدة .

- الاستيرادات على أساس سيف

الميزان التجاري لسنة ٢٠٠١ على أساس فوب

٢- **العوامل المؤثرة في الميزان التجاري** : سوف يتم هنا التركيز على جانب الاستيرادات. إذ إن الزيادة المتحققة في جانب الصادرات تعود إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل أساسي وعلى حساب بقية الصادرات السلعية ، إذ تتراوح نسبة تلك الصادرات بين ٩٨% الى ٩٩.٣% لإجمالي الصادرات السلعية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)[١٤]. أما بالنسبة للاستيرادات فأن الزيادة الحاصلة في الاستيرادات السلعية في العراق تعود إلى عوامل عدّة منها :-

أ- تبني آليات السوق والانفتاح على العالم إذ إن تبني العراق سياسات الأبواب المفتوحة وعدم خضوع الاستيراد لأي قيود، سوى ضريبة (٥%) التي شكلت عاملا مهما لاستيراد كل ما يمكن استيراده. ذلك ما عمق ظاهرة اغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية والصناعية كافة ، مما جعل من العراق دولة قائمة على الاستيرادات بشكل لم يسبق له مثيل لمواجهة فائض الطلب على السلع المحلية .

ب- اتصالاً بالنقطة السابقة فأن تبني آليات اقتصاد السوق شملت إفساح المجال أمام القطاع الخاص لغرض إعطاء دور أكبر في الحياة الاقتصادية وقد صاحب هذا التحول إجراء تغييرات في مجال السياسة التجارية والنقدية ، التي اعتبرت جزءاً من عملية الإصلاح الاقتصادي ، من خلال إزالة العوائق عن التجارة الخارجية ، في إطار الاعتماد على آلية السوق ، وبذلك فأن السياسة النقدية سخرت جزءاً من احتياطاتها الدولية لتمويل تجارة القطاع الخاص ،وإلغاء الرقابة على التحويل الخارجي، وقد عملت تلك السياسات والإجراءات على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستيرادات السلعية ، إذ يتضح من الجدول (١٠) أن الزيادة المتحققة في إجمالي الاستيرادات السلعية من ٢٣.٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ٤٣.٩ مليار دولار سنة ٢٠١٠ وبنسبة تغير ٨٦.٨% اصطحبت معها ارتفاع الأهمية النسبية لاستيراد القطاع الخاص من ٣٠.٨% إلى نحو ٧٤.٤% وبمسار تصاعدي للمدة ذاتها . في مقابل تراجع الأهمية النسبية للاستيرادات الحكومية من ٦٩.٢% إلى ٢٥.٦% . وعن تفاصيل تلك السلع المستوردة فأن تلك السلع عي مجملها سلع استهلاكية بخاصة الاستيرادات

الحكومية،إذ يعكس الجدول(١٠) المستوردات الحكومية التي هي عبارة عن استيرادات بموجب مذكرة التفاهم ، وسلع استهلاكية خارج مذكرة التفاهم ، واستيراد المشتقات النفطية لغرض تشغيل محطات الكهرباء ،و استيرادات حكومية أخرى ، علماً بأن الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم هي عقود مبرمة لغاية سنة ٢٠٠٥ وأن المبالغ لما بعد ذلك تمثل تسديدات العقود المنفذة[١٥]. وأن الاستيرادات الرأسمالية الحكومية خارج مذكرة التفاهم تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الاستيرادات كما يعكسها الجدول ذاته ، أما بالنسبة لاستيراد القطاع الخاص ، فان استيرادات السلع الرأسمالية شكل الجزء الأكبر منها . ويتضح ذلك من خلال ارتفاع أهميتها النسبية إلى إجمالي الاستيرادات والتي ارتفعت من ٢٣.١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٤١.٧% سنة ٢٠٠٨ ثم إلى ٥٥.٨% سنة ٢٠١٠ ، فضلاً عن ارتفاع أهميتها النسبية بالنسبة لاستيراد القطاع الخاص نفسه إذ شكلت ما نسبته ٧٥% للسنوات المذكورة على التوالي .

إن ارتفاع الأهمية النسبية لاستيراد القطاع الخاص من السلع الرأسمالية لا تعبر عن توجهات تنموية لهذا القطاع كما يتضح من الجدول (١١) الذي يعكس التركيب السلعي للاستيرادات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) اذ يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية لاستيراد المكائن ومعدات النقل قياساً ببقية السلع الواردة في الجدول المذكور إلا أن تلك الاستيرادات تتمثل بشكل رئيس بالسلع المعمرة كأجهزة التكييف و الفضائيات و السيارات القديمة والحديثة فضلاً عن السلع الكهربائية[١٦] . وهذا يدل على وهن قطاع الصناعة التحويلية وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية ،لا سيما بعد أن أصبح المجال أمام القطاع الخاص واسعاً لممارسة هذا النوع من التجارة بعد أن كان محصوراً بيد الدولة كذلك يلاحظ من الجدول ذاته وبالرغم ثبات الأهمية للاستيرادات الاستهلاكية (الزراعية والصناعية) بخاصة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلا أن أقيامها المطلقة حققت ارتفاعاً ملحوظاً إذ ارتفع استيراد المواد الغذائية من ٨٠٧ مليون دينار سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٣٧١ مليون دولار سنة ٢٠١٠ وبنسبة تغير ١٩٣.٨% وبالنسبة للسلع المصنوعة ارتفعت من ١٩٦٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ إلى نحو ٥٠٠٦ مليون دولار سنة ٢٠١٠ وبنسبة تغير ١٥٥%، هذا يعني أن ثبات الأهمية النسبية

للاستيرادات الزراعية والصناعية بالنسبة لإجمالي الاستيرادات ومع الزيادة الحاصلة في الأخيرة، إنما يعكس تزايد اعتماد العراق على الاستيرادات في محاولة لتقليل فجوة الطلب والتخفيف من ضغط الزيادة في الأسعار .

جدول (١٠)

التركيب القطاعي للاستيرادات السلعية والأهمية النسبية لها في العراق للسنوات(٢٠٠٥-٢٠١٠)

مليون دولار

التفاصيل	٢٠٠٥	%	٢٠٠٨	%	٢٠١٠	%
١- الاستيرادات الحكومية	١٦٢٩٥.٢	٦٩.٢	١٥٧٤.٤	٤٤.٤	١١٢٤١.٢	٢٥.٦
أ-الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم	١٠١١.٨	٤.٣	٥٤.٤	٠.١٥	٩.٢	٠.٠٣
ب-الاستيرادات الاستهلاكية خارج المذكرة	٤٢٠٠.٨	١٧.٨	٦٦٤٨.٥	١٨.٧	٣٧٦٤.٣	٨.٥
ج- استيرادات رأسمالية خارج مذكرة التفاهم	٤٠٤٠.٨	١٧.٢	٥٩٤٥.٢	١٦.٧	٥٥١٣.١	١٢.٥
د- استيرادات المنتجات النفطية	٣٠٠٨.٨	١٢.٨	٢٧٨٧.٧	٧.٨	١٩٢٧.٤	٤.٤
هـ- استيرادات حكومية اخرى	٤٠٣٣	١٧.١	٢٩٨.٥	٠.٨٤	-	-
و- تكاليف طبع العملة	-	-	٩.٧	٠.٢	٢٧.٢	٠.٠٧
٢- استيرادات القطاع الخاص	٧٢٣٦.٨	٣٠.٨	١٩٧٥٢	٥٥.٦	٣٢٦٧٣.٨	٧٤.٤
أ- الاستهلاكية	١٨٠٩.٢	٧.٧	٤٩٣٨	١٣.٩	٨١٨٩.٣	١٨.٦
ب- الرأسمالية	٥٤٢٧.٦	٢٣.١	١٤٨١٤	٤١.٧	٢٤٤٨٤.٥	٥٥.٨
٣- اجمالي الاستيرادات السلعية	٢٣٥٣٢	١٠٠	٣٥٤٩٦	١٠٠	٤٣٩١٥	١٠٠

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، قسم إحصاء ميزان المدفوعات ، بيانات عن واقع ميزان المدفوعات للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، صفحات عديدة

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

الجدول (١١)

الاستيرادات بحسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) والأهمية النسبية لها في العراق

للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٠) **مليون دولار**

السنة / المواد	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%	٢٠٠٦	%	٢٠٠٧	%	٢٠٠٨	%	٢٠٠٩	%	٢٠١٠	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٥٠٦.١٨	٥	٧٣٠.٤	٣.٤	٨٠٧	٣.٤	٧١٦	٣.٤	١٠٥٦	٣.٤	١٩١٧	٥.٤	٢٠٧٦	٥.٤	٢٣٧١	٥.٤
المشروبات والتبغ	٦٠.٣٨	٠.٦	٢٧٨.٩	١.٣	٣٠٨	١.٣	٢٧٤	١.٣	٢٥٤	١.٣	٤٦١	١.٣	٥٠٠	١.٣	٥٧١	١.٣
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٢٤.١٥	٠.٣	٣٧٣.٩	١.٨	٤١٤	١.٨	٣٦٨	١.٨	٣٥٢	١.٨	٦٣٩	١.٨	٦٩٢	١.٨	٧٩٠	١.٨
الوقود والمعدنية والزيوت	١٠.٠٦	٠.١	٢١٠٠	٩.٨	٢٣٢٠	٩.٨	٢٠٦٠	٩.٨	١٩١٧	٩.٨	٣٤٧٩	٩.٨	٣٧٦٧	٩.٨	٤٣٠٤	٩.٨
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٨٠.٥٠	٠.٨	١٣٦٢	٦.٤	١٥٠٤	٦.٤	١٣٣٥	٦.٤	١٢٥٢	٦.٤	٢٢٧٢	٦.٤	٢٤٦٠	٦.٤	٢٨١١	٦.٤
المواد الكيمياوية	١٠٣.٦٦	١.٠	١٤٣٢.٥	٦.٧	١٥٨٢	٦.٧	١٤٠٤	٦.٧	١٣١٠	٦.٧	٢٣٧٨	٦.٧	٢٥٧٥	٦.٧	٢٩٤٢	٦.٧
سلع مصنوعة مصنفة حسب لمادة	١٦٢٠.١٥	١٦.١	١٧٧٩.٩	٨.٤	١٩٦٧	٨.٤	١٧٤٧	٨.٤	٢٢٢٩	٨.٤	٤٠٤٧	١١.٤	٤٣٨١	١١.٤	٥٠٠٦	١١.٤
مكائن ومعدات نقل	٧٣٥٦.١٣	٧٣.١	٩٢٦٤.٢	٤٣.٥	١٠٢٣٤	٤٣.٥	٩٠٨٦	٤٣.٥	٧٥٢٩	٤٣.٥	١٣٦٦٦	٣٨.٥	١٤٧٩٨	٣٨.٥	١٦٩٠٧	٣٨.٥
مصنوعات متنوعة	٢٩١.٨٣	٢.٩	٣٣٧٢.٤	١٥.٨	٣٧٢٥	١٥.٨	٣٣٠٧	١٥.٨	٣٠٩٠	١٥.٨	٥٦٠٨	١٥.٨	٦٠٧٣	١٥.٨	٦٩٣٩	١٥.٨
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	١٠.٠٦	٠.١	٦٠٨.١	٢.٩	٦٧١	٢.٩	٥٩٥	٢.٩	٥٦٧	٢.٩	١٠٢٩	٢.٩	١١١٥	٢.٩	١٢٧٤	٢.٩
المجموع العام للاستيرادات	١٠٠٦٣.١	١٠٠	٢١٣٠٢.٣	١٠٠	٢٣٥٣٢	١٠٠	٢٠٨٩٢	١٠٠	١٩٥٥٦	١٠٠	٣٥٤٩٦	١٠٠	٣٨٤٣٧	١٠٠	٤٣٩١٥	١٠٠

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، السنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠) صفحات عديدة .

قيمة الاستيرادات على أساس سيف (أي بضمنها تكاليف الشحن والتأمين).

ت – الانفاق الحكومي : وهو من العوامل المهمة المحددة للاستيرادات والتي من خلالها يمكن التعرف على الأثر الذي تحدثه السياسة المالية في الميزان التجاري. ومن الناحية النظرية ، فأن المنهج الكينزي في هذا الصدد يذهب إلى فاعلية السياسة المالية التوسعية في إنعاش الاقتصاد من خلال الدور الذي تؤديه زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب في تحفيز الطلب الكلي وقدرة الأخير من التأثير في بعض المتغيرات الكلية كالناتج والتشغيل والتضخم، فضلاً عن تأثيرها في حجم ومستوى التجارة الخارجية، وفي هذا الإطار يرى هذا المنهج وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري، إذ يتجه جزء من الطلب المحلي إلى الطلب على السلع المستوردة التي من شأنها المساهمة في عجز الميزان التجاري أو تقليل الفائض منه،وبالنسبة للاقتصاد العراقي والسمات التي يتسم بها ومنها ارتفاع الوزن النسبي للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات وأهميتها في تغطية النفقات التجارية الاستهلاكية،فأن هذه السمات تعكس طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والقطاع الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين المتغيرات المكونة لهذه العلاقة وهي الإنفاق الحكومي والواردات ، والإيرادات،والصادرات. وأن من خصائص هذه العلاقة الارتباط القوي بين إيرادات الموازنة الحكومية والصادرات النفطية ، اذ قدرت دراستان منفصلتان الارتباط الخطي بينهما ما بين ٨٥% و ٩٠% في العراق [١٧]. لذا تؤول هذه العلاقة بين المتغيرين السابقين إلى علاقة بين المتغيرين المتبقيين وهما الإنفاق الحكومي والاستيرادات ومن خلال ما أظهره التحليل السابق من تزايد الاستيرادات السلعية ، إلا أننا نقف على النقيض من ذلك لأن تلك الزيادة في الاستيرادات اقترنت باعتماد سياسة مالية توسعية عبر عنها ارتفاع معدل نمو النفقات العامة ، ، وبالتالي فأن السياسة المالية التوسعية من المتوقع أن تؤثر سلباً في مستوى الفائض في الميزان التجاري من خلال الزيادة الحاصلة في الاستيرادات وعلى المستوى التطبيقي سوف يتم اللجوء إلى الاختبار القياسي بهدف التوصل إلى حجم الدور الذي تؤديه زيادة النفقات العامة في زيادة الطلب على السلع المستوردة .

ت –١– توصيف النموذج : فيما يخص المتغيرات التي سوف يتم تضمينها في النموذج فهي تتمثل بالاستيرادات السلعية (Imports goods) كمتغير معتمد وممثل عن التجارة الخارجية

وذلك نظراً للثقل الذي يحتله الميزان التجاري في الحساب الجاري وميزان المدفوعات . أما المتغير المستقل فيتمثل بالنفقات الحكومية(Government Expenditure)كممثل عن السياسة المالية،وبحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن العلاقة سوف تكون طردية بين النفقات الحكومية والاستيرادات السلعية وبذلك فأن هذه العلاقة يمكن التعبير عنها قياسياً بالصيغة القياسية

$$Y=B_0+B_1 X_1 +U_1$$

إذ إن

B_1 ، B_0 : تمثل الحد الثابت ومعلمة المتغير المستقل X_1

X، Y : تمثل كل من المتغير المعتمد والمستقل على التوالي

U : الخطأ العشوائي (أي المتغيرات غير الداخلة في النموذج)

علماً بأن البيانات الإحصائية التي يتم اعتمادها في النموذج تمثل الاستيرادات السلعية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) والواردة في الجدول (٩) ، أما النفقات العامة فقد تم اعتماد البيانات الواردة في الجدول (١) بعد تحويلها إلى الدولار باعتماد سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (سعر المزاد) وهي (١٤٣٦) ، (١٤٥٣) و (١٤٦٩) و (١٤٦٧) و (١٢٥٥) و (١١٩٣) و(١١٧٠) و (١١٧٠) ديناراً لكل دولار [١٨].

ت-٢ - قياس وتحليل النموذج :باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab تم تقدير معادلة الانحدار الآتية

IMP0=7497+0.494 G

T (1.40) (3.99)

F= (15.92) R^2 =%73 $\overline{R}^2$ = %68 D.W=1.11

وتشير نتائج التقدير إلى أن النموذج المقدر يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية إذ تعكس الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المستقل العلاقة الطردية بين إجمالي النفقات العامة

والاستيرادات السلعية والتي تعني زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠٠% تؤدي إلى زيادة الاستيرادات بنسبة ٤٩%.

وبشأن الاختبارات الإحصائية والقياسية فقد أظهر اختبار T معنوية معلمة التأثير المقدرة إذ وجد أن قيمة T المحتسبة أكبر من الجدولية البالغة (١.٩٤) .

وبالنسبة لاختبار F فقد كشف عن معنوية النموذج ككل إذ كانت القيمة المحتسبة أعلى من القيمة الجد ولية البالغة (٥.٩٩) . وبالنسبة لمعامل التحديد فكشف عن جوهرية النموذج المقدر لأن المتغير المستقل يفسر ما نسبته ٧٣% من تباين المتغير المعتمد ، وأن التغيرات الأخرى تحصل نتيجة لتأثير عوامل أخرى أدخلت في ضمن المتغير العشوائي . وبين اختبار D.W خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوع القيمة في منطقة القبول .

وهذا يعني أن السياسة المالية وعبر قناة الإنفاق العام كانت فاعلة في التأثير بالاستيرادات السلعية ولا يوجد ما يشير إلى تأثير تلك السياسة في العرض المحلي

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١- إن اتجاه النفقات العامة كان تصاعدياً خلال مدة الدراسة سواءً في حجمه أم في معدل نموه ، كما لم يتم إجراء تغيير في هيكل النفقات العامة لصالح النفقات الرأسمالية على وفق منظور سياسات التثبيت التي اتبعها العراق ،اذ لم تشهد السياسة المالية في العراق تبدلاً في الفلسفة القائمة على تغليب الجانب الاستهلاكي وبذلك أخفقت في تحقيق قاعدة قوية للعرض السلعي ، ومعالجة ضعف التنوع. وبذلك لم ينتقل مركز الثقل في الاقتصاد العراقي إلى قطاعات أخرى يمكن لها أن تحقق التوازن السلعي .

٢- أظهرت الدراسة عدم كفاءة السياسة المالية في تخصيص الموارد من خلال استمرار الاختلال بين النفقات الجارية والاستثمارية ، وأن جزءاً من الإنفاق الاستثماري المخصص لتنمية الأقاليم هو لغرض إرضاء الناخبين ، وقد انعكس ذلك على تدني نسبة تنفيذ

المشاريع الاستثمارية ، فضلاً عن أن تخفيض النفقات العامة يقع عبئه على الإنفاق الاستثماري .

٣- في ظل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الكمركية ، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي فأن أدوات الموازنة العامة ومنها الإنفاق العام تصبح غير فاعلة في تقييد حركة الاستيرادات وذلك كأجراء يمكن أن تلجأ الحكومة إليه عند حدوث تطورات سلبية في أسواق النفط، مما يعني أن قيمة العملة تتعرض إلى التدهور وعندها لا تفلح الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في إيقاف هذا التدهور .

٤- إن الارتباط القوي بين النفقات العامة والاستيرادات يظهر عدم فاعلية السياسة المالية على التأثير في الناتج المحلي الإجمالي ، لكون الاستيرادات تمثل تسرباً من دورة الدخل وبهذه الحالة فأن عمل المضاعف يتجه للخارج لكون الإنتاج المحلي يقتصر على تمويل الطلب الذي تولده النفقات العامة .

ثانياً : التوصيات:

١- توصي هذه الدراسة بإعطاء استقلالية للسياسة المالية بحيث تولي الجهة المسؤولة عند إعداد الموازنات فصل الترابط القائم بين زيادة النفقات الاستهلاكية وزيادة العوائد النفطية ، واعتماد معايير اقتصادية في إعداد الموازنات تهدف إلى تعديل الهيكل الاقتصادي وتعظيم الانتفاع من الإنفاق العام .

٢- ينبغي وضع أهداف محددة أمام السياسة المالية تسعى إلى تحقيقها خلال مدة معينة تخضع لمتابعة الجهات الرقابية والتشريعية ، وأن تتمحور الأهداف حول تحفيز القطاعات الإنتاجية وبما يحقق تنوع الإنتاج مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الاختلال الإنتاجي يعد مصدراً لاختلال الإيرادات العامة .

٣- لما كانت الاستيرادات تمثل الجزء الأكبر من المعروض السلعي لذا فأن زيادة الضرائب الكمركية ، في ظل انخفاض العرض المحلي ، تعمل على ضرب الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، لذا توصي هذه الدراسة بزيادة الضرائب على الدخول المتحققة من التجارة الخارجية بدلاً من الضرائب على الاستيرادات السلعية

٤- إن الاقتصاد العراقي في ظل ظروفه الحالية بحاجة إلى أن تمارس الدولة فيه نشاطاً اقتصادياً واضح المعالم مؤطرة بمنظومة فكرية تكون انعكاساً للواقع ، ومستنداً إلى تجارب دولية سابقة وقائمة على الشراكة مع القطاع الخاص مع الأخذ بالحسبان ضرورة توجيه نشاط ذلك القطاع باتجاه النشاط الإنتاجي .

الهوامش

١- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث(النشرة السنوية٢٠٠٤)، ص٣٠.

٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (النشرة السنوية لسنة ٢٠٠٧.) ص٥٩.

٣- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ابو ظبي ، ٢٠١١، ص٣٣ .

٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١، بغداد بدون سنة طبع ، ص٤٣٨ .

٥- ناجح نعمة الخفاجي ، تأملات في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، بغداد ٢٠١٢، ص٥٧.

٦- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، (موازنة العراق الفدرالية لسنة٢٠١٠ ، بغداد ٢٠١٠) صفحات عديدة .

٧- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، تقديرات اجمالي النفقات المقترحة لسنة ٢٠١٢ مقارنة بالتخصيصات السنوية والمصاريف الفعلية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ بيانات غير منشورة.

٨- انظر في ذلك:

- عمار شنته شاهين ، البنية التحتية النفطية ، وزيادة انتاج النفط ، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين الالكتروني . www.Iraqieconomists.net2013

- نبيل جعفر عبدالرضا، الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في العراق متاح على موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org2012

٩- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة 2010، بغداد ٢٠١١) ص٣٠.

١٠- المصدر السابق، ص٨٤ .

١١- وزارة المالية ، دائرة الموازنة (الموازنة العامة ٢٠٠٧ ، مصدر سابق) ص١٣.

١٢- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مجالس المحافظات التكميلية لعام ٢٠٠٨ ، بيانات غير منشورة ، بغداد ٢٠١٠.

١٣- كنموذج لمشاريع تنمية الاقاليم ومجالس المحافظات انظر :

- محافظة البصرة ، لجنة توثيق الانجازات ، انجازات محافظة البصرة الجزء الاول والثاني البصرة ، ٢٠١١) صفحات عديدة .
- محافظة البصرة ، لجنة توثيق الانجازات ، موقف مشاريع محافظة البصرة لعام ٢٠١١ ، البصرة ، دون سنة طبع) صفحات عديدة .

١٤- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير السنوية للبنك المركزي ، سنوات عديدة ، صفحات عديدة .

١٥- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

١٦- سمير سهام داود ، " أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،(كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية : العدد ٧٠، مجلد ١٩ ، ٢٠١٢).، ص٢٩١ .

١٧- للمزيد انظر :

- نبيل مهدي الجنابي " آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) " ، (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٨ ، ٢٠١٢) ص٦ .

- Ghufran Hatem , the Analysis of the Relationship between the Budget and the Balance of payment in Iraq For period 1991-2008,(Anbar university Magazine , College of Admin & Economic , vole8 , 2012) PP407-423.

١٨- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠) صفحات عديدة .

المصـــــــادر :

أولا : المصادر العربية

١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٧
٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث المجموعة الإحصائية ، عدد خاص،٢٠٠٣
٣) البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٥
٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٣
٥) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٥
٦) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٦
٧) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٧
٨) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٨
٩) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠٠٩
١٠) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠١٠
١١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ٢٠١١
١٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٩
١٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٠
١٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١١
١٥) البنك المركزي العراقي ، قسم إحصاء ميزان المدفوعات ، بيانات عن واقع ميزان المدفوعات للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠

١٦) البنك المركزي العراقي ، قسم إحصاء ميزان المدفوعات ، التقديرات الأولية عن وضع ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ، بغداد ، ٢٠٠٤

١٧) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٦

١٨) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠٠٨

١٩) صدوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، أبو ظبي ، ٢٠١١

٢٠) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨ بغداد ،٢٠٠٨

٢١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦ بغداد ،٢٠٠٦

٢٢) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٧ بغداد ،٢٠٠٧

٢٣) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩ بغداد ، ٢٠٠٩

٢٤) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ بغداد ،٢٠١١

٢٥) وزارة المالية التخصيصات السنوية والمصاريف الفعلية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) بيانات غير منشورةبغداد:٢٠١٢

٢٦) www.mof.gov.iq2013 وزارة المالية ، ، الحسابات الختامية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٠) بغداد ، موقع الوزارة

٢٧) البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ٢٠١٠) ص٤٤

٢٨) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ . www.mof.gov.iq2013

٢٩) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١ ، بغداد بدون سنة طبع ،

٣٠) ناجح نعمة الخفاجي ، تأملات في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) وزارة المالية الدئرة الاقتصادية ، بغداد ٢٠١٢، ص٥٧.

٣١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، (موازنة العراق الفدرالية لسنة٢٠١٠ ، بغداد ٢٠١٠)

٣٢) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، تقديرات اجمالي النفقات المقترحة لسنة ٢٠١٢ مقارنة بالتخصيصات السنوية والمصاريف الفعلية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ بيانات غير منشورة.

٣٣) وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمارات الحكومية ، اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمبالغ المصروفة فيها للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

٣٤) وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية ، بيانات الناتج المحلي الاجمالي باسعار الجاري للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) (بيانات غير منشورة ، بغداد ، ٢٠٠٣) فيما يتعلق ببيانات الناتج المحلي (٢٠٠٣-٢٠١٠)

٣٥) وزارة المالية ، مصروفات الموازنة العامة بمستوى الفصول (ختامي) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) موقع الوزارة www.omf.cov.iq2012

٣٦) وزارة المالية ، جداول تحليل مصروفات الموازنة العامة (الجارية والاستثمارية) بمستوى الفصول والابواب للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) ختامي موقع الوزارة الالكتروني www.omf.cov.iq

٣٧) وزارة المالية التخصيصات السنوية والمصاريف العفلية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) بيانات غير منشورة ، بغداد (٢٠١٣)

٣٨) عمار شنته شاهين ، البنية التحتية النفطية ، وزيادة انتاج النفط ، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين الالكتروني . www.Iraqieconomists.net2013

٣٩) نبيل جعفر عبدالرضا، الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في العراق متاح على موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org2012

٤٠) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة 2010، بغداد ٢٠١١)

٤١) وزارة المالية ، جداول تحليل المصروفات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) ختامي موقع الوزارة **www.omf.cov.iq**

٤٢) وز ارة المالية ، دائرة الموازنة، (تقديرات اجمالي النفقات المقترحة لسنة ٢٠١٢ مقارنة بالتخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، بغداد ٢٠١٣

٤٣) سمير سهام داود، " اثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،(كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية : العدد ٧٠ ، مجلد ١٩ ، ٢٠١٢).

٤٤) البنك المركزي العراقي ، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، بيانات عن واقع ميزان المدفوعات للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، صفحات عديدة

٤٥) نبيل مهدي الجنابي " اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) " ، (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٨ ، ٢٠١٢).

ثانيا : المصادر الانكليزية :

1-Ghufran Hatem , the Analysis of the Relationship between the Budget and the Balance of payment in Iraq For period 1991-2008,(Anbar university Magazine , College of Admin & Economic , vole8 , 2012)

الملحق (١) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة والمخفض الضمني للعراق للمدة (2010-1990)

١٠٠=١٩٨٨

السنة	GDP بالأسعار الجارية 1	معدل النمو السنوي 2	GDP بالأسعار الثابتة 3	معدل النمو السنوي 4	المنخفض الضمني % 5
1990	25241	-	16373		1,54
1991	21313	(15,5)	7135	(56,4)	2,98
1992	65814	**166,6**	**8964**	25,6	6,33
1993	140518	147,3	13318	48,6	10,5
1994	703821	400,9	12703	(4,6)	55,4
1995	2252264	220,0	10377	(18,3)	217
1996	2556307	13,5	15528	49,6	164,6
1997	3286925	28,6	18926	21,9	173,6
1998	4653524	41,6	18640	(1,5)	249,6
1999	6607664	42,0	21562	15,7	306,5
2000	7930224	20,0	23389	8,2	339,0
2001	9911420	25,0	25689	9,8	385,8
2002	34104572	244,1	40223	56,5	847,8
2003	29585788,6	(13,2)	26990,4	(32.8)	1096,1
2004	53235358,7	80	41607,8	54.1	1279,4
2005	73533598,6	38	43438,8	4,4	1692,8
2006	95587954,8	30	47851,4	10,1	1997,6
2007	111455813,4	16,6	48510,6	1,3	2297,5
2008	157026061,6	40,8	51716,6	6,6	3036,2
2009	130642187	(16,8)	54720,8	5,8	2387,4
2010	158521511,5	21,3	57925,9	5,8	2736,6
متوسط المدة					
1995-1990		153,2		(7,7)	
2002-1996		59		22,8	
2002-1990		102		8,6	
2010-2003		24,6		6,9	

المصدر : الملحق من إعداد الباحث بالاعتماد على

(١) البنك المركزي،المديرية العامة للإحصاء والبحوث(المجموعة الإحصائية،عدد خاص ،٢٠٠٣)

(٢) وزارة التخطيط الجهازالمركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية لسنة 2004(البيانات ٢٠٠٢) .

(٣) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) (بيانات غير منشورة ، بغداد ، ٢٠١٣).